دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

| | |
|---|---|
| العنوان: | تحديات الأمن القومي العربي حوار في المستقبل |
| المصدر: | شؤون عربية |
| الناشر: | جامعة الدول العربية - الأمانة العامة |
| المؤلف الرئيسي: | العمار، منعم صاحي حسين |
| المجلد/العدد: | ع 77 |
| محكمة: | نعم |
| التاريخ الميلادي: | 1994 |
| الشهر: | مارس - شوال |
| الصفحات: | 47 - 67 |
| رقم MD: | 53519 |
| نوع المحتوى: | بحوث ومقالات |
| قواعد المعلومات: | EcoLink |
| مواضيع: | التعاون السياسي ، الأمن القومي ، العالم العربي ، الفكر السياسي ، حرب الخليج الثانية ، النظم السياسية ، الوحدة العربية ، الصراع العربي - الإسرائيلي ، التوازن العسكري ، التفوق العسكري ، الأحوال السياسية ، الأحوال الاقتصادية ، الاستراتيجيات العسكرية ، النظم القانونية ، الدستور |
| رابط: | http://search.mandumah.com/Record/53519 |

© 2021 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

# تحديات الأمن القومي العربي : حوار في المستقبل

**د. منعـــم العمّـــار**
كلية العلوم السياسية – جامعة بغداد

## مقدمـــة

قدر الأمة العربية أنها عرضة للعديد من التحديات المتداخلة التي نالت حتى من هيبتها . فالتاريخ يشير ، ومنذ زمن ، كيف تراجعت السياسة العربية من ناحية « الأمن القومي العربي » في افتراضاتها ومعالجاتها للتحديات الأمنية على الصعيد الاقليمي والعالمي ، بسبب أن ما أصاب علاقات التوازن اقليمياً ودولياً من خلل جعل الحديث عن ماهية الأمن القومي العربي وما يتعرض له من تحديات يكتسب أهمية كبيرة ، لاسيما أن الفكر السياسي العربي ما زال يحث الخطى نحو صياغة محددة ومعلومة للأمن القومي ، بسبب ما يعانيه من هلامية في محتواه ، وما لحق به من شوائب جراء استخدام العديد من المرادفات ( الأمن الوطني ، الأمن الاقليمي ) ومسايرته التقليدية لمفاهيم الأمن العالمية ، وأخيراً ابتعاده عن سمته القومية . عندها يصح القول إن الحال الراهنة عربياً ولدت نتيجة التحديات التي تعرض لها الوطن العربي في زمن تميّزت ظروفه بالحدة والتعقيد [(١)] . فقد تضاءلت سلطة الفكر القومي العربي على النفوس إلى الحد الذي أصبح فيه الشك والانحراف عن خطه أقوى من الثبات والالتصاق به . ولعل أعمق شرخ حدث في التكوين النظري للعملية الوحدوية العربية ذلك الحاصل في الشعور العميق بالعجز ، والنامي لدى النخب السياسية والاجتماعية ، وربما في فئات واسعة من المجتمع [(٢)] . وبدلاً من أن تتجاوز تلك النخب والفئات المأزق الذي حلّ بالنظام العربي ، سعت إلى أن تتقمص لباس النقمة الحادة الرافضة لكل المعالم ، حتى وصل بها الأمر إلى خنق المبادرات « القاعدة »[(٣)] ، الأمر الذي جعل البعض يصف الحال العربي أنه في تيه مؤكد .

(١) عن موضوع الأمن وتحدياته أنظر بالتفصيل :
D. Schulman, What Does Security Mean Today, Foreign Affairs, 1971.

(٢) حقي اسماعيل بريوني ، الوحدة العربية والآفاق الفكرية المتعارضة للعقل العربي ، المستقبل العربي ، بيروت ، العدد ١١ ، ١٩٩١ .

(٣) الهيثم الأيوبي ، الأمن القومي العربي والوحدة العربية ، شؤون عربية ، العدد ٤٣ ، ١٩٨٥ .

ومرد ذلك ضعف الترادف في تفسير تلك الجدلية الحاصلة بين الرغبة في تحقيق المنافع المادية والروحية للتضامن ، في وقت جفت فيه الروح الداعمة للبنى المحلية ، وبين الاتجاه المتزايد لترسيخ الحد القطري في التعامل . بمعنى آخر ، إن أي حديث جاد يوجب العودة إلى التأكيد على كيفية صياغة الأيديولوجية التي لا فكاك للنظرية القومية منها غير مقبول . وفي أقل تقدير لم تعد إحداثيات المواجهة تستدعي النظر إليها كحالة مجردة . فالموارد البشرية للوطن العربي أضحت عبئاً عليه ، والطبيعية مطمحاً لقوى أخرى ، والجغرافية استجابة للراغبين في السيطرة ، وأخيراً أضحت الفكرة القومية فكرة مجردة عاجزة عن حمل الأثقال العربية غير المتكافئة . يعاضد ذلك أن الحال لا ينبئ بوجود أية قوة عاملة في صلب مشروعها لامكانيات التغيير والتبديل بسبب اختلاف النظرة في السّوق الداخلي والخارجي ، وسيادة الشعور بعدم وجود آلية عقلانية للتعامل [٤] . ومن هنا دخل النظام العربي مأزقاً تصدعت فيه أركانه . الأمر الذي جعله عرضة لتحديات شتى . حتى صار ما نرفضه في الخمسينيات نتوسل للحصول عليه الآن « إن العرب تعرضوا لامتحان كبير لم نستطع النجاح فيه . فقد فشل في الامتحان الأمن القومي العربي » [٥] . في حين رأى فريق آخر ، أن توالي الأحداث له الأثر الأكبر في تثبيت حقيقة واضحة مفادها أن تداعي الفرص أمام التطور المستقبلي للنظام العربي وتجلياته الواضحة على الصعيد الاقليمي والدولي ارتبطت أساساً بما يجود به الظرف الدولي . وذلك بسبب تقبّل النظام العربي لهيئته المعلومة التي تتميز بأنها عرضة لتقلبات النظام الدولي بمجملها ، وليبقى النظام العربي في حالة تبدّل على جميع الصعد المكوّنة والمفرّقة له ، الأمر الذي جعل النظام العربي يعاني من عدم القدرة على تحديد الوجهة النهائية لجهوده وطاقاته خارج حدوده في الوقت الذي عانى فيه من الانفراط في الداخل . ويمكن رؤية ذلك جلياً في الانحسار في الشعور القومي العربي والعمل العربي المشترك ، منذ منتصف السبعينيات ، وتغليب المصالح القطرية القصيرة المدى على المصلحة العربية العليا [٦] . يرافق ذلك زيادة الهيمنة الامبريالية على المنطقة وبأكثر مما كانت عليه في الخمسينيات والستينيات ، لا سيما أن الهدف هو تحقيق السيادة والحرمان من فرص الاختيار ، الأمر الذي أثبت حقيقة واضحة مفادها أن النظام العربي فشل في ترميز أسس العلاقة مع البيئة الدولية [٧] . لذا فلا غرو أن نرى ضعف التقدير الاستراتيجي والتهيؤ النفسي لصياغة المجابهة بسبب أن الحال مؤزّم بكليته ، فكرياً وسلوكياً .

---

(٤) علي الدين هلال ، ماذا لو أنفق العرب ، الباحث العربي ، العدد ٩٣ ، ١٩٨٧ ، ص ١٢ .

(٥) أنظر خطاب الأمير حسن بن طلال ، في جريدة الرأي الأردنية في ١٩٩٢/٤/٢٦ .

(٦) أنظر بهذا الخصوص ، مداخلة د. وميض نظمي في الندوة المنعقدة في القاهرة ، أيلول ١٩٩١ تحت عنوان « آفاق جديدة للتعاون الاقليمي العربي في التسعينيات » ، في المستقبل العربي ، العدد ٣ ، ١٩٩٢ .

(٧) أنظر بهذا الخصوص ، طلعت أحمد مسلم ، تحديات الأمن القومي العربي ، مجلة شؤون عربية ، العدد ١٢ ، ١٩٩٠ ، ص ٨٤-٨٥ .

وقد تم إثبات هـذه الحالـة ملياً بعد أزمة الخليج ١٩٩٠ . عندما دخل النظام العربي في ظل ما يسمى « النظام الدولي الجديد » مرحلة تبدل هياكل حسبها البعض تفتيتاً له . وبذلك تعرضت العقيدة الحاضنة للأمن القومي العربي لموجة انحسار جعلت من مقومات الوجود العربي محل جدل . ومرد ذلك ما تعرّض له من تحديات محتملة وخطيرة هدت قوته وطاقاته كنظام هادف للوصول إلى الاندماج القومي والاجماع الاقليمي ومشروعيته [٨] . ومن هنا بدأت العناوين والمطامح تطفو لتأسيس نظام عربي جديد تماشياً مع حقائق ولادة نظام دولي جديد ، لتثبّت الحقيقة أعلاه أركانها [٩] .

وقد استغل الساسة والمفكرون هذه الفسحة في التبدّل ليعمدوا ، كل حسب منهله ، إلى التأكيد على ضرورة اعادة صياغة مفهوم الأمن القومي العربي ، ضماناً لعناصر الاستقرار اللازمة لبقاء الأمة والحفاظ على آصرة وجودها بما تتعرض له من تحديات ، سواء على المستوى الداخلي أو على المستوى الخارجي .

ويأتي بحثنا ، بداءة ، نقيضاً للرأي الذي مفاده أن أزمة الخليج وتداعياتها التي أحدثت انقسامات بين الدول العربية هي نهاية النظام العربي . لقد فجرت الأزمة قضايا ومشكلات أساسية . ولكن المسألة تكمن في النطاق العام للنظام العربي الذي أصبح حرجاً جداً ، حتى أخذت ملامحه تصطرع ومعالمه تتناثر . إلا أن ذلك لا يعني أن الأمن القومي العربي قد ذاب وتلاشى ، بل نحن في أمس الحاجة لتكوين المفهوم منذ زمن بعيد « ماهية صيغة الأمن القومي العربي » ، لأنه ما زال هو المعيار الذي يحدد خطواتنا ، ولا تزال اعتباراته مهاميز تلمس قوتنا .

وبغية الوصول إلى أمن مستقر ينبغي علينا أن نؤسس حالة مناقشة وحوار للبحث عن الخيارات الاستراتيجية حساباً لمزاياها وكلفها . وما هو الثمن الذي يجب على الأمة دفعه لكي نواجه المتغيرات الكبرى في عالمنا بطريقة ايجابية تقل معها درجة التحدي . عند ذلك نحصل على أمن مستقر ليس له أقطاب متعارضة . وبغية تلمس الطريق لذلك ، علينا أن نبدأ بالتصدي للتحديات التي تنال من مفهوم الأمن القومي العربي كخطوة ضرورية لتشخيص تلك التحديات . وتزداد قيمة هذا التصدي عندما نفهمه ليس كمسألة اجتهادية بل كمسألة واقع ومصير . وانطلاقاً من هذه النظرة ارتأينا أن نعرج على حساب التحديات من خلال نظرتين أساسيتين ، هما : النظرة التقليدية ، والنظرة المعاصرة . وأخيراً حاولنا أن نتبين ملامح الفعل القومي المستقبلي الذي ينطلق من ضرورة الدراسة لما يتطلبه الأمن القومي العربي من مستلزمات

---

(٨) أنظر مثلاً د. عبد الوهاب معلمي ، النظام الاقليمي العربي في مواجهـة أزمة الأمن العربي بعد حرب الخليج ، مجلة الوحدة ، العددان ٨٢ و ٨٣ ، ١٩٩١ ، ص ٢٧١ .

(٩) محمد السيد سعيد ، نحو نظام عربي جديد بعد أزمة الخليج ، كراسات استراتيجية ، مؤسسة الأهرام ، القاهرة ، يناير ١٩٩١ .

مفاهيمية وحركية تستدعي الثبات ، لنتوصل إلى حقيقة مفادها أن العمل العربي المقبل يحتاج إلى حقيقتين أساسيتين هما ، المبادرة والفعل الشعبي المنظم [١٠] .

## اولاً - تحديات الامن القومي العربي

لا يزال مفهوم الأمن القومي العربي يثير لغطاً كبيراً لدى مستمعيه ، مثلما أثار جدلاً واسعاً لدى مفترضيه . وحسبنا أن المفهوم يندرج ضمن تقديرات كلية وتخطيط شمولي ، لاسيما عندما ترتسم في الأفق معالم تكوينه . فهو حجر الزاوية للنظام العربي ، ويحمل طموحه الهائل لتحقيق التجانس في هياكل العمل العربي المشترك ، حتى عدّه البعض أنه كشّاف الوظيفية الشمولية لمضمون النظام العربي . فالأمن القومي يقصد به « تأمين كيان الدولة أو مجموعة من الدول من الأخطار التي تهددها داخلياً وخارجياً وتأمين مصالحها وتهيئة الظروف المناسبة لتحقيق أهدافها وغاياتها القومية » [١١] .

من جانب آخر ، تعرض الوطن العربي ، ودالته الوصفية والعملية « الأمن القومي العربي » لدرجة كبيرة من الاختراق بفعل ما أثاره المحيط الخارجي من مسوغات التأثير ، مثلما تهدد داخلياً بفعل مشاكل سياسية وطائفية ، اقتصادية واجتماعية [١٢] . وتلك عملية مقصودة الغرض منها تعطيل مقومات الوجود القومي العربي . فالبعد الداخلي للأمن القومي ، باعتباره الركيزة الأساسية ، نال من التحجيم ما ناله من استخدام مثبطات دوره . ويعلو البعد الداخلي أهمية على سواه الخارجي بسبب أن ما يرعاه هو الدولة . الأمر الذي أسس خطورة متزايدة . فقد أصبحت الأساليب والوسائل الاقتصادية والسياسية والأيديولوجية والنفسية والمعنوية تلعب دوراً أكثر نشاطاً ، بل أصبح الداخل هو المجال الخصب لنفاذ تأثير البعد الخارجي بمدلولاته ( اختراق ، فرض هيمنة ، تبعية ، اتفاقات حماية ... الخ ) التي لم تكن لتظهر لولا القدح الداخلي المغري ، سلوكاً وادراكاً . فالأقطار العربية ركنت جانباً ، التفكير بالحقيقة القومية لارتفاع تكلفة التعهد بصيانتها ، ولما يظهره العمل القومي من إرباك ، ما أسس غياباً واضحاً للبديل الواقعي والفعال ، علاوة على ما اتسم به التنفيذ في النظام العربي من ضعف .

ويمكن التمييز في حساب طبيعة مصادر التحدي وتأثيرها على الأمن القومي العربي ، بين نظرتين أساسيتين هما : النظرة التقليدية والنظرة المعاصرة . فعلى الرغم من أن الاتفاق حاصل بشأن قياس وطأة

---

(١٠) كاظم هاشم نعمة ، أزمة الخليج في السياسة العربية ، في الجمعية العراقية للعلوم السياسية ، أزمة الخليج ، ١٩٩٢ ، ص ٣١ .

(١١) أنظر بخصوص هذا الفهم ، حامد ربيع ، نظرية الأمن القومي العربي ، القاهرة ، ١٩٨٤ .

(١٢) عبد الملك عودة ، قضايا الأمن القومي في اطار التكامل ، السياسة الدولية ، العدد ٥١ ، ١٩٧٨ ، ص ٢٣-٢٤ .

التحدي ، إلا أن حساب تأثيره تبعاً لمسبباته نال من الاختلاف ملياً ، بحيث عكس الحاجة الملحة إلى إيجاد مدرك عربي لحساب مخارجه والرواسب الاضافية التي لحقت به . وتبدو هذه إشكالية كبيرة بسبب عدم جدية الباحثين العرب في البحث عن مداخل معينة لفهم محتوى الأمن القومي العربي الذي تعرض للانكماش بفعل النكسات أو بسبب عدم امتلاكه القدرة على التكيّف [١٣] . يضاف إلى ذلك ضعف التمسك بحالة الولاء القومي أو تحولها إلى صيغة ولاء قطري . وهنا أصبح الأمن القومي العربي في فهمه وبلورته مهمة شاقة للمواطن العربي والأقطار العربية معاً .

من جانب آخر ، وبسبب ضخامة التحدي الذي يتعرض له مفهوم الأمن القومي العربي في مرحلته الراهنة ، وبسبب ما يعانيه النظام العربي ، على العموم ، من ضعف معيار الفعالية ، غابت أو فقدت القدرة على تحقيق إجماع في المجابهة حيال تلك التحديات ، الأمر الذي أعطى انطباعاً مفاده أن انتكاسة خطيرة للفكر القومي ، كأيديولوجية حاضنة للمفهوم ، بانت للعيان [١٤] .

وعلى العموم ، فقد تميّز التحدي الذي يتعرض له الأمن القومي العربي في الوقت الراهن بسمات محددة لها قسماتها المميّزة كيفياً وكمياً عن أية مرحلة سابقة أخرى ، وتتمثل في :

أ – علانيته الظاهرة . وهنا يوفر هذا التحدي مرونة الحركة داخلياً وخارجياً .

ب– تداخل عناصره على نحو مميز . فالتصاعد الشديد في درجة التحدي اقليمياً مربوط بمقدار ما يوفره هذا التحدي من تداعٍ خارجي .

ج– الاستمرارية . وقد أضحى هذا التحدي ذا طابع مزمن . فلم تمر مرحلة زمنية إلا كان التحدي الاقليمي والدولي طاغياً في احداثياتها .

د – التزامن بين طبيعة التحدي ونوعيته إقليمياً ودولياً ، والذي لم ينقطع يوماً ما . مما يعني تشتيت قوى النظام وامكاناته .

وبغية تسليط الضوء على الحقائق الآنفة ، نرى أن نبدأ بالتصدي لما تؤسسه النظرتان من أفكار .

## ثانياً - النظرة التقليدية للتحديات

تستند هذه النظرة في طرحها إلى حساب نوعين من التحدي ، هما : التحدي المفاهيمي ، والتحدي الغرضي .

---

(١٣) عدلي حسن سعيد ، الأمن القومي العربي واستراتيجية تحقيقه ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٧ .

(١٤) خلدون النقيب ، العناصر الغائبة الدائمة في كارثة حرب الخليج ، المستقبل العربي ، بيروت ، العدد ١٥٢ ، ١٩٩١ .

## أ – التحدي المفاهيمي :

الأمن ، كمفهوم وحركة ، ظاهرة قديمة الجذور [١٥] . فالفكر الانساني تناوله ، مثلما أنطلقت منه الممارسة السياسية . وبذلك لم يعد جامداً لا يتغير . بل أخذ يتشكل وفقاً للتطور المجتمعي . ومرد ذلك ، أيضاً ، أن البعد السلوكي الذي غزا الفكر السياسي ، منذ الخمسينيات ، أخذ يعتمد على مبدأ الملاحظة والمشاهدة والتحسب ، مثلما أخذ يعتمد على عالمية المفاهيم موضوع المناقشة [١٦] . بمعنى أن الفهم لمفردات الأمن أصبح يعتمد أساساً على تلك المسافة التي تربط بين التنظير السياسي والتحليل الاستراتيجي . الأمر الذي جعل الحديث عن الأمن القومي العربي يبقى ساخناً على الرغم مما ألمّ به من كوارث ، لأنه يرتبط بحقيقة وضرورة فهم الأوضاع الراهنة والتحفز في النظرة للمستقبل ، لا سيما أن العمل العربي المشترك مرتبط أساساً بحقيقة تلك الجدلية المؤسسة بين عملية التطور السياسي العربي وبين ما هو مطلوب عربياً من سلوك جماعي . لذا فلا غرو أن يبدأ التحرك العربي ، عموماً ، من جدلية إثبات الوجود إزاء أي تحدّ [١٧] .

وهنا أخذ البعض يرى أن مفهوم الأمن القومي العربي ، وبسبب فشل المشروع الأمني العربي في تحقيق كيان سياسي عربي واحد ينظم الحياة العربية ، هو مفهوم غير دقيق وعديم الجدوى ، بل يكتسب صفة الزيف لأنه يقوم أساساً على دعامة غير موجودة أصلاً هي الوحدة العربية . علاوة على أن الأمة العربية هي حديثة العهد بالتأصيل الأمني . يعاضد ذلك ما يعنيه المفهوم من أنه رمز غامض . فعملية تكوين أمن قومي عملية بنائية تنظيرية تقف موقف الشك والعجز عن تقديم الحلول ، خصوصاً عندما يرتبط ذلك بما يسمى بالقومية السياسية وتداخلاتها مع النزعة القطْرية التي تكتسب في بعض جوانبها وظيفة حماية الدولة طبقاً لعنصرها الأيديولوجي . ومن هنا فإن مقومات المفهوم غير مكتملة ما دامت الأقطار العربية لا تجسد تشكيلاً وحدوياً متكاملاً [١٨] . وقد رُدّ هذا الرأي على عقبيه . ذلك لأن المغالاة التي تميّز بها لا تعدو أكثر من سوء فهم أوقع أصحابه بالخلط بين مستوى التحليل وأداته . كما أن من أبرز عيوب هذه النظرة تلك التي جعلت من أدب الأمن القومي ذا صفة جامدة . وهذا مرده غياب تصور عربي حول مسألة الأمن ، لا سيما أنه يمثل قضية شاملة ، من عناصرها الاستقلال والسيادة . فالأمن القومي ، وإن كان يرتبط بوجود إقليم

---

(١٥) أنظر بهذا الخصوص ، أمين هويدي ، الأمن العربي في مواجهة الأمن الاسرائيلي ، دار الطليعة ، بيروت ، ص ١ ، ١٩٧٥ .

(١٦) هارولد جي كليم ، ظروف الأمن القومي ، ترجمة جامعة البكر للدراسات العسكرية العليا ، بغداد ، ١٩٨٢ ، ص ٣٢ .

(١٧) محمد مصالحة ، مسألة الأمن العربي بين المفاهيم ، والواقع والنصوص ، شؤون عربية ، العدد ٣٥ ، ١٩٨٤ .

(١٨) حامد عبد الله ربيع ، نظرية الأمن القومي ، حول عملية التأصيل الفكري لمنهاجية تقنين مبادئ الأمن القومي والواقع العربي في الأمن القومي والحرب ، آفاق عربية ٣ ، ١٩٨٥ ، ص ١٦ .

واحد ، فإن ذلك ليس لمجرد الدفاع عن الاقليم بل لحماية الكيان المرتبط بهذا الاقليم . كما أن الأمن ليس مبادئ فحسب ، بل قواعد لحركة هادفة مؤثرة [١٩] . كما أن الدعوة القاضية بوجود دولة موحدة قد طغت على العقل العربي بحيث أنكرت عليه درجة نضوجه عبر عملية تاريخية ربما تشتمل على مصالح عابرة للقطرية ، علاوة على ما أسسته تلك الدعوة من تراكم مفرط للتحديات لا سيما الثقافية منها . كما يحتمل هذا الرأي ، أيضاً ، فساد نظرته . فالوحدة تلتزم ثبات النية نحو البقاء . وهذا لا يتوفر ما لم يحدد سلفاً مفهوم الأمن القومي العربي .

في حين رد البعض مشكوكية استخدام المفهوم إلى حقيقة مفادها أن النظام العربي قد وصل إلى مرحلة إفلاس قيمي متداخل الأسباب . عندها لا يستدعي أي حالة تأمل بشأنه . وهذا مرده أن النظام الاقليمي العربي ظهر كإقحام أيديولوجي مشوب بروح قومية ولكنه ليس قومياً [٢٠] . وهنا طرح دعاة هذا الرأي ضرورة حجر التفكير بإعادة الروح للنظام العربي ومدلوله « الأمن القومي العربي » وضرورة إرداف هذا المسعى بالتحرك من أجل الانتقال به إلى ما يسمى بالبعد الشرق أوسطي [٢١] ، والذي يقوم بالأساس على تشجيع التطور الارتقائي نحو المشروعية المنفعية . وعذرهم في هذا ، أن انهيار الطاقة الاستيعابية للدولة القطرية عند الأزمة يدعو إلى أن يقوم النظام الاقليمي العربي على روابط إقليمية لا على ادعاءات روابط قومية . وهنا لوّح هؤلاء بأن التكامل الاقليمي من الممكن أن يعالج العواقب المكلفة التي أفرزتها دعوة الاندماج . ومهما يكن ، فإن هذا الرأي لم يكن إلا محض افتراض ليس غير . لا سيما أن دعوتهم للتكامل فهمت كوسيلة لتجنب الصراع وليس حله . وبالتالي يكون « التكامل الموعود » عاجزاً عن التوصل إلى تكوين حس لدى الجماعة بضرورة وجود مؤسسات لامّة فعّالة وممارسات قوية حازمة بما يكفي لتكوين إرهاصات وتوقعات واضحة على الأمد الطويل قائمة على أساس التغيّر السلمي ، طالما أن الاستقرار يعنى في بعض حالاته خلق توازنات محلية واستمرار المشاركة في خلق وتقوية المؤسسات المنفذة لتلك التوازنات وفرض احترامها [٢٢] .

أما النقطة الأخرى التي أصابت لب المفهوم فهي استهلال المفهوم بالصبغة العسكرية ، بمعنى أن النظام العسكري وما يحويه من ميكانيزمات وديناميات جديدة ذات أطار واضح لتحديد السلوك المحتمل حتّم على الدولة أن تتبعه لحماية أمنها القومي . وهنا وجد البعض أن الأمن بهذا المعنى ينبغي أن تحترم قدسيته ، ذلك

(١٩) محمد خالد : الأمن القومي العربي ، رؤية عسكرية ، المنار ، باريس ، العدد ٣٠ ، ١٩٨٧ .

(٢٠) أنظر بهذا الخصوص ، أيضاً ، ناصيف حتي ، مفاهيم التكامل في أطار النظام الاقليمي العربي ، شؤون عربية ، العدد ١٣ ، ١٩٨٥ .

(٢١) وحيد عبد المجيد ، مستقبل النظام الاقليمي العربي بعد الغزو ، السياسة الدولية ، العدد ١٠٣ ، ١٩٩١ .

(٢٢) جميل مطر ، الجامعة العربية والنظام الاقليمي العربي وتحديات الثمانينيات ، المستقبل العربي ، العدد ٤١ ، ١٩٨٢ .

أن ما يتطلبه هو تبلور عقيدة وتقاليد دفاعية تتحكم بمدركات الوضع الجيوبوليتيكي ، لاسيما إذا عرفنا أن الأمن القومي هو خلاصة ممازجة بين الفكر السياسي والفكر العسكري . عندها تلقف العرب هذه الخاصية ملياً ، فجاء أمنهم القومي أسير الصراع العربي – الاسرائيلي وكيفية الترويج لما يسمى بالتوازن الاستراتيجي الذي لم يكن إلا ذا وجهة عسكرية [٢٣] . غير أن تلك الوضعية لم تأخذ مداها الصحيح ، لأن الأحداث أثبتت انكفاءة المحاججة العسكرية صوناً للمفهوم . وعلى الرغم من محاججة البعض ان الأمن القومي العربي قد خلق بعض المصداقية من خلال محيط السلاح التقليدي الذي يقود إلى مستوى ردع عالية جداً [٢٤] ، إلا أننا نرى ما الذي صنعه للعرب . فزعزعة اسرائيل كهدف أعلى لم تتحقق . وصيانة الصف العربي لم تتحقق ، بل حركت الوضع السياسي باتجاه مخالف ، الأمر الذي وسع نطاق التمرد على الصيغة الراهنة للنظام العربي بسبب أن هذا النظام فشل في استيعاب وتحقيق بعض المصالح الجوهرية للعديد من الدول الأعضاء ، لا فقط في مجال الأمن فحسب ، بل في المجال الاقتصادي أيضاً . ونفهم عندها ، أيضاً ، خطل التفكير العربي الذي انحاز كلياً لتأمين حيازة التكنولوجيا المتقدمة تسليحاً والتغاضي عن استخدامها تنموياً [٢٥] . كما ظهر خطل ذلك الاستهلال من خلال النتيجة التي وصل إليها ميكانيزم الصراع العربي – الاسرائيلي حيث تأسس المذهب الوقائي لدى الاستراتيجية العسكرية الاسرائيلية [٢٦] . عندها سقطت المحاججة بالبعد العسكري للمفهوم ، بسبب أن إمكانات القدرة العربية أصبحت مستهدفة وليس القدرة المأمولة فحسب . وهنا فسر البعض شيوع القوة العسكرية واستخداماتها عربياً . والحقيقة المكتشفة من كل ذلك تكمن في ضعف العرب في ادراك كيفية استخدام القوة ومفردات بنائها ، علاوة على قصور فهم حالات استخدامها ، بل عطّلوا استخدامها ضد التحديات الحقيقية .

إن حتمية وجود مفهوم للأمن القومي العربي تعتمد أساساً على مقدار التحضر الذي تمتلكه أمة العرب [٢٧] . ذلك لأن الأمن القومي ذو حصيلة تفاعلية يعبّر عنها بعلاقات قوى وأفعال . وهذا يتطلب :

١ – ضرورة صياغة خطة أو مشروع نهضوي عربي متكامل يشمل عملاً قومياً لتأمين الأمة .

---

(٢٣) حامد ربيع ، تأملات في الصراع العربي – الاسرائيلي ، بيروت ١٩٧٦ ، ص ١٦١ .

(٢٤) منعم العمار ، نحو انشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، ص ٢٣٦ .

(٢٥) برهان الدجاني ، هموم التنمية الاقتصادية العربية ، المستقبل العربي ، العدد ٨ ، ١٩٧٩ .

(٢٦) أمين هويدي ، الصراع العربي – الاسرائيلي بين الرادع التقليدي والرادع النووي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٨٣ ، ص ١٣٢ .

(٢٧) عبد المنعم المشاط ، نحو صياغة عربية لنظرية الأمن القومي العربي ، المستقبل العربي ، العدد ٥٤ ، ١٩٨٣ .

٢- قبول فكرة التدرج في تطبيق المشروع النهضوي . وهذا المشروع محكوم بضابطين : أولهما ، وجود حد أدنى ، وثانيهما أولوية الأمن القومي العربي والنضال المشترك ضد مصادر التهديد .

٣- أولوية التنسيق والتكامل الفعلي بين أقطار الأمة على الصياغات القانونية والدستورية .

ومن هنا فإن الأمن القومي ينبغي أن يكون ذا قدرة على تخطي الدلالة القاصرة على البعد العسكري النسبي ، لأنه يمثل جميع تلك الاجراءات التي تتخذ في حدود الطاقة « القدرة » للحفاظ على الكيان والمصالح في الحاضر والمستقبل ، مع مراعاة المتغيرات الدولية . وهذا يتطلب استعادة الروح العالية والارتفاع للوصول إلى المستوى المناسب لادارة المرحلة المقبلة من التصدي . فالأمن القومي هو كافة الأعمال والاجراءات التي تقوم بها الدول العربية مجتمعة عن طريق التنسيق أو التكامل أو الوحدة بهدف تحقيق وضمان حريتها واستقلالها وسيادتها وتأكيد كيانها في المجتمع الدولي ، بمعنى أن الأمن القومي هو ذلك السعي الهادف إلى تكوين الصورة المزيجة من القدرة ووسائل توظيفها استثماراً . وهذا يعني ضرورة التسليم بنسبية وديناميكية المفهوم أساساً . عندها يصح التمسك به في عالم مليء بالتغييرات السريعة .

أما البعد الثاني الذي أسسه التحدي المفاهيمي ، فيتمثل بتلك النظرة القاضية بأن الأمن القومي لم يعد بتلك المواجهة ، وإنما ينبغي أن ينظر إليه كأمن اقليمي (٢٨) . وعلى الرغم من مسوغات دعاة هذا الطرح ، تنطوي هذه النظرة على خلط واضح بين مفهومين مختلفين ليس من الناحية النظرية العامة بل من حيث الوضع العربي . فالأمن الاقليمي أضحى بديلاً عن الأمن القومي ، وليس مجرد تطبيق لمفهوم الأمن القومي . كما أننا لا نستطيع أن نوهن ، قسراً ، روابط الفعل القومي ، بحيث نضع درجة محددة له ، لا سيما أن مفهوم الأمن القومي يرتبط أساساً بالأخطار والتهديدات الموجهة للأقطار العربية ، على الرغم من الحجج التي يبديها أصحاب هذه النظرة من أن الأمن القومي لم يعد ممكن التحقيق ، ليس لأن العصر الذي نعيش فيه هو عصر التكتلات النوعية وليس القومية فحسب ، وإنما لأن العالم أضحى مهتماً بانفراديته المؤثرة . ولما كانت الارادة العربية الموحدة غير منظورة الأفق ، فلا بأس أن نعبر عنها عن طريق المحاور السائدة أو الجزئية ، حتى حسب البعض ذلك الطرح حسنة ، لأنهم أسسوا تطوراً جديداً للفكرة القومية . طالما تسير وفقاً لأطر مخالفة التجزئة . كما عاضد رأيهم أن نتائج العمل السياسي المشترك لا تنتهي بالوحدة السياسية إذا كانت الغاية منه مجرد التعبير عن سياسة موحدة (٢٩) .

---

(٢٨) ريتشارد فالك أسول فيدلوفتس ، السياسة الاقليمية والنظام الدولي ، سان فرانسيسكو ١٩٧٣ ، ص ٤٠١ .

(٢٩) أنظر بهذا الخصوص ، وليد عبد الحي ، معوقات العمل العربي المشترك ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٨٧ .

## ب - التحدي الغرضي :

لقد اقترن العمل العربي في الغالب بالتهديد والتحدي . ولم يكن لدى العرب ، على العموم ، تصور واضح لخطوط الحركة الواحدة وما تفرضه طبيعة التطور السياسي من تغييرات . الأمر الذي أفرد حقيقة مهمة مفادها غياب الاستراتيجية الشاملة للمجابهة ، على الرغم من بينة الأهداف والقيم الجوهرية التي ما فتئت القمم والقواعد تؤكدها صباح مساء . وقد أدى ذلك إلى فقدان القدرة على الاتفاق حول أولويات ترتيب القضايا التي يكلف بها النظام العربي لتحقيقها والتي هي صيانة الأمن القومي العربي ، عموماً ، ومرد ذلك إلى :

١- الاختلاف القيمي في ادراك عناصر القوة المتوافرة وما تنتجه من امكانيات الفعل وفقاً لتهديدات قائمة أو محتملة أو وفقاً لمتطلبات الحركة على المسرح الداخلي والخارجي معاً .

٢- عدم الرغبة في فهم أمدية استخدام القوة وتجلياتها .

٣- عدم توافر الرغبة في ادراك مستلزمات الدفاع عن الأمن .

٤- غياب الاستثمار الصحيح للعناصر المتيسرة في إطار كل موقف . وهذا ناتج بالأساس عن ضعف صياغة الفعل الاستدراكي .

لقد بعثرت الصدمات التي توالت على العالم العربي اهتمامه ، وفتّتت تركيزه . فأصبح فكره مستغرقاً في التفاصيل الجزئية والفرعية ، مشغولاً بكامله تقريباً عن تصور شؤون مصيره ومستقبله . يعاضد ذلك أن الفكر العربي أهدر الجزء الأكبر من جهده في قضايا ومشاكل من الماضي . ومن هنا لا يخطئ من يقول إن النظام العربي يعيش حالة استباحة لكامل مصائره .

وبغية تكوين صورة واضحة ، نرى لزاماً علينا أن نبدأ بتشخيص علامات التحدي للإنسان العربي أولاً ، وماذا يريد ؟ ومن ثم نحدد التحدي الذي يؤسسه للكيان ، وما يستلزمه من ضرورة تواجد قيم ملموسة .

## ١ - تحديات الانسان العربي :

بصراحة ، لقد ظلّ الانسان العربي الرقم المهمل في قائمة أولويات الأمن القومي العربي ، ربما عن عمد أو بالانشغال بالتحديات الكبيرة التي يتعرض لها الكيان العربي أو بسبب هيكلية بناء قيم الأمن القومي العربي ، أو ربما بسبب المأزق الفكري ، المعلوم أو المجرد ، الذي يعاني منه مفهوم الأمن القومي العربي .

ولا يخفى على الجميع أن الانسان العربي وهمومه كانت محل جدل وإثارة بسبب ماكرسه النظام العربي من ممارسات . فالنظام العربي على العموم مربوط على هيكلية تعطي حساباً معلوماً للدولة ، باعتبارها هي المصدر الوحيد الذي يحقق الفعل المأمول . وهذا ما طرح التحدي الأول للانسان العربي ، ذلك الذي

تتعلق بالحاجة إلى بناء تصور جديد لمسيرة تاريخ العقل العربي ، الذي لابد منه عندما نريد التسليم به كمعيار لقياس التحرك الاجتماعي العربي ، والذي من الممكن أن يحسب لقياس اللحظة الراهنة مقابل ما يتوجب استغلاله ، وما ينبغي أن يستقل به من أعمال . إلا أننا نرى أن العقل العربي يعيش مأزقاً خانقاً بحاجة إلى تثوير . وهذا يحتاج إلى :

١- فهم تجليات العلاقة بالذات .

٢- الترويج لخلق آلية لا تغمط الانسان العربي حقه في استخدام عقله السياسي في الممارسة ، بمعنى أن على السلطة القطرية أن تحسب العقل العربي وكأنه في حالة الشعور السياسي .

٣- العمل على طرح نموذج لبناء خطاب عربي معاصر لا يغفل حقيقة النقد [٣٠] .

٤- خلق حالة من التواصل في طرح مفهوم الأمن القومي العربي من خلال تثبيت حقيقة الجدلية القاضية بـ « التوافق الاجتماعي - السياسي » [٣١] .

وهذا يعني خلق أهلية واضحة لادارة الأزمة التي لا تستثني الانسان العربي حضوراً . لا سيما أن اختلاف الرؤى يجعل من الاستجابة المنطقية الحاوية للجدارة السياسية مرتبطة بالقدرة على اختيار البديل المناسب ، كلفة وأثراً . ومن هنا جاء الترويج لضرورة مكافأة العقل العربي بمنحه المكانة اللائقة بمثابة حلّ لاشكالية البحث عن الروح والهوية طالما تأتي منسجمة مع الأهداف المجتمعية للأمن .

أما الوجه الآخر لهذا التحدي ، فيمثل في ما يعانيه النظام العربي أساساً من ضعف في صياغة مفهوم الأمن القومي من جراء غياب التعبئة الاجتماعية . وسبب ذلك مرتبط أساساً بالمشاركة السياسية للجماهير العربية التي يرجع البعض أسباب قصورها إلى اللا مبالاة السياسية لدى تلك الجماهير وضعف درجة الوعي السياسي لديها علاوة على اقتران ممارستها بقدر معين من العنف [٣٢] . يعاضد ذلك عدم الاعتراف بالتعددية السياسية في بعض الأقطار العربية كاطار للعمل السياسي .

والحل ، كما حسبه البعض ، يكمن في التعددية بشكلها المجرد والمحفّز [٣٣] ، كجانب تنظيمي مؤسسي للممارسة الشعبية ، لا سيما أنها ارتبطت تلقائياً مع الأثر المتغير دولياً . فقد أخذت الديمقراطية والتعددية والتسامح الفكري وإشاعة الحريات ودعم حقوق الانسان وكفالتها تصبح قضايا عالمية .

---

(٣٠) منعم العمار ، نحو بناء خطاب عربي جديد ، جريدة القادسية البغدادية ، ١٩٩٣/١/٤ .

(٣١) سعد الدين ابراهيم ، النظام الاجتماعي العربي الجديد ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٨٢ ، ص ٣٠-٥٤ .

(٣٢) أنظر بهذا الخصوص ، قديماً وحديثاً ، نزيه أبو نضال ، الديمقراطية المأزق والحل في كتاب الديمقراطية والعالم العربي ، بيروت ، ١٩٥٩ ، ص ٤٢ .

(٣٣) فهمي هويدي ، الاسلام والديمقراطية ، المستقبل العربي ، العدد ١٦٦ ، ١٩٩٢ ، ص ٤-٣٧ .

وعلى العموم فإن التعددية خطوة مهمة جداً ، كونها تمثل علاجاً منظوراً لـ « شرعية الأمن » التي تعتبر مرضاً مزمناً عانى منه الأمن القومي العربي بفعله الداخلي . علاوة على ما تمثله من تطور حقيقي باتجاه تداول السلطة والمشاركة بها .

ولكن أهم ما يواجه الانسان العربي الآن ، هو توسيع مدى المشاركة السياسية على الصعيد الشعبي ، وما يصاحبه من ضرورة إطلاق الحريات المدنية العامة لحركة الاجتماع والمعتقد وحرية الفكر والرأي والتعبير والمساواة الحقيقية سياسياً واجتماعياً ، توطئة لسيادة العدالة الاجتماعية والتكافل الفرصي ، الأمر الذي ربط ضمان سلامة الأمن القومي العربي بضمان مبدأ الكفالة لحقوق الانسان العربي .

## ٢- تحديات الكيان العربي :

أما المجال الثاني الذي أسسه التحدي الغرضي فهو ذلك الذي يتعلق بالكيان العربي . ولما كان تحديد الأهداف القومية بصورة دقيقة وواقعية طريقاً معقولاً لبدء عملية انتهاج السياسة الكفيلة لتحقيق تلك الأهداف ، فإن المعضلة تكمن في أن هذه الأهداف بحاجة إلى إعادة نظر في القيم والنظم ، الأمر الذي يستدعي الوقوف وبصلابة أمام مرحلة التشويش في تحديد الهدف واختياره وظروفه ومعالمه . فمثلما دخل الأمن القومي العربي مرحلة عدم الاتزان أيديولوجياً بسبب ارتباكه في تحديد وتعلية أطر التعامل والتفاعل فإنه بقي عاجزاً عن تحقيق درجة من المفهومية إزاء مهمة إعادة ترتيب البيت العربي أو إعادة ترتيب التحالفات العربية ، بسبب اختلاف ميكانيزمات التعامل للقيادات العربية ، علاوة على ما أسسته أزمة الخليج من تزايد احتمالات عدم الثقة عربياً . وعلى هذا ، فإن توقع شروخ مفاجئة أمر وارد طالما ظلت مهمة تسوية الحسابات قائمة على عدم استبعاد استخدام العنف . وإن الذين يقولون إن الأمن من الممكن أن ينهار في أية لحظة محقون بسبب ضعف توجه النظام العربي في دخول مرحلة تأقلم حتى وإن كانت طويلة وصعبة علاوة على الارتباك العقيدي داخله . وهنا اعترى الشك ، بداءة ، قدرة الأمن القومي العربي على التوصل بالصيغة العسكرية لردع التحديات . فعلى الرغم من إصرار العرب على التحديث المستمر لامكانياتهم العسكرية التقليدية وفوق التقليدية لحماية الكيان العربي من الاختراق إلا أنهم فوجئوا بعدم كفايتها .

من جانب آخر ، أشار الحال إلى التبدل الذي نال فهم المغزى العام للتنمية في الأقطار العربية حيث ندر الكلام على اتجاه القومية الاقتصادية بسبب تحكم الدولة في الاقتصاد وقيامها باقامة الحواجز تجاه التفاعل مع الأقطار الأخرى ، وفشل محاولات تحييد العمل العربي المشترك ، إضافة إلى غياب التوجه الأساسي لشروط التكافؤ في التبادل . وعلى الرغم من محاولات فك مثل هذا المأزق إلا أنه أخذ يصطدم مع عوائق شتى بسبب ما يعانيه العالم العربي من معوقات في نقل تجربة الدولة القطرية إلى إطار قومي وإقامة حواجز كبرى بين العالم العربي والنظام العالمي ، وبسبب ضعف الطبقة الرأسمالية العربية ، ما أدى إلى بروز دور

أكبر للدولة . كما أن ارتباط التنمية بضرورة توافر قدر معين من التكنولوجيا حتم مراجعة الذات حول وجود تنمية مستقلة ، الأمر الذي شجع ميلاً إلى الانخراط الفردي في السوق الرأسمالية . لذا لا يخطئ من يقول إن الأمن الاقتصادي معرض للتحدي ليس بسبب اتسامه بالتبعية ، فهذا أمر مفروغ منه ، وإنما بسبب ضعف امتلاك الطاقة الخلاقة . وهذا ناتج عن ضعف الرؤى حول استغلالها ذاتياً . فبدلاً من تنمية الاستثمارات العربية داخلياً والتي بلغت حوالي ٦٠٠ - ٦٢٠ مليار دولار ، يلجأ العرب إلى استثمارها خارجياً لتنساب إلى الأسواق العالمية محدثة خللاً عربياً واضحاً ، ولتجعل من العالم العربي محل رد فعل بدلاً من الفعل . عندها لا يخطئ من يظن أن الوطن العربي أضحى سوق باعة فقط .

وبدا الكيان العربي مأزوماً بطرف آخر ، أثر بجلاء على درجة نضوجه قومياً . ونقصد بذلك مشاكل الأقليات والطوائف التي بدأت تنخر في الجسد العربي . ويدعم ذلك النخر ما تعانيه الوحدة القومية من اختراق مثّل مدخلاً خطيراً للنيل من القوة المعنوية وعوامل التوحد القومي في مختلف الأقطار العربية ، كما اكتسب ذلك التحدي - النخر أهمية كبيرة بعد ارتباطه بتوازنات القوى في المنطقة ، الأمر الذي فتح الباب واسعاً أمام هذه الأقليات للتوسل بالعنف والأطراف الخارجية التي هي أصلاً بمصالحها وأفعالها تمثل تحدياً للأمن القومي العربي عامة .

## ثالثاً - النظرة المعاصرة للتحديات

لقد دعمت هذه النظرة رؤاها حساباً لجهات التحدي ، مستندة لتجارب التاريخ التي تعرض خلالها البناء العربي لتهديدات وتحديات حقيقية جعلت من ديمومة مصالحه الذاتية محل نظر . وقد بنت هذه النظرة دعائم توجهها على حقيقة مفادها أن سبب التحدي ليس داخلياً فحسب ، وإنما هو خارجي أيضاً . ذلك لأن القوى الخارجية لم تتوان عن تعميق مصالحها استثماراً على حساب الوطن العربي ، الأمر الذي جعله محط تلقي رد الفعل ومحط إخفاق متوالٍ . عندها أسست هذه النظرة مَعْلَماً جديداً داعياً إلى شمولية الحوار مثل وحدة المصالح العربية ، ووحدة الأمن القومي . ومما لا ريب فيه أن السعي وراء الاطار الشمولي الذي تنشده هذه النظرة ينشط التقويم التاريخي للأمة ومجابهة التحديات التي تتعرض لها [٣٤] .

كما انطلق دعاة هذه النظرة أيضاً من أن الارادة العربية بدت ضعيفة التكوّن بسبب اهمال العرب لحقائق حياتهم الذاتية والسعي انجراراً خلف الارادة الأجنبية . بمعنى أن هذه النظرة انطلقت من تلمس أسباب

---

(٣٤) للمزيد عن ضرورة الحث لاستشراف الأرث التاريخي في المواجهة ، أنظر :

الياس فرح ، المثقفون العرب أمام تحديات المرحلة ، آفاق عربية ، العدد ٢ ، ١٩٩٣ ، ص ١٥ .

غياب الوعي التاريخي للأمة العربية وأسباب ضعف جدوى الحركة الموحدة والمستقلة . وقد تمثلت تلك الأسباب في :

## ١- سيادة الدولة القطرية :

لقد أثبت التاريخ أن المشكلة الفعلية التي يمر بها النظام العربي حالياً تتمثل في اشتداد النزوع القطري ، الأمر الذي جعل النظام العربي أقرب إلى منتدى دول منه إلى تنظيم سياسي قومي [٣٥] ، بمعنى أن المصلحة القومية أضحت في مرتبة أدنى من المصلحة القطرية ، ولا ينفع معها الرابط القومي عندما يتعرض المجتمع القطري للاختراق . فضاع الحساب القطري والقومي معاً . والتاريخ العربي المعاصر يزودنا بأمثلة كثيرة .

وقد مثلت سيادة الدولة القطرية تحدياً كبيراً للأمن القومي العربي ، حيث انهارت مقوماته الأساسية ، وبدت ركائز القطرية واضحة تعبر عن المصلحة الذاتية .

## ٢- الخلافات العربية - العربية :

لقد سجّل التاريخ القصور الصارخ في تقاليد وأسس المعاملة عربياً ، لا سيما أن النظام العربي أعطى فرصة فريدة للهيمنة والتعسف القطري . وقد ترتب على ذلك اختلاف في الأنظمة الحاكمة وأيديولوجيتها وكذلك في وجهات النظر في اختيار اسلوب حل المشاكل العربية ومواجهة التحديات . وقد غذى ذلك سعي بعض القيادات العربية لتحقيق الزعامة العربية أو على الأقل الزعامة الاقليمية . الأمر الذي أدى إلى ازدياد حدة تلك الخلافات إلى درجة الاقتتال . عندها يخطئ من يظن أن تخفيف الأعباء الخارجية عن كاهل النظام العربي سيؤدي تلقائياً إلى تسوية تلك الخلافات ، بل بالعكس قد يؤدي إلى بروز تناقضات كبيرة تكون فاتحة لعودة الحرب الباردة العربية وقيام التكتلات والتحالفات الجانبية والتي عدّها البعض سبباً في تغذية بوادر الاختراق الاقليمي [٣٦] . بينما يرى البعض أن العلة الرئيسية لتلك الخلافات تكمن في عدم وجود ميكانزم عربي عام يقيد توجهات تلك الدول ويصهر أفعالها وطموحاتها بحيث يجعل الخلافات السياسية بينها عملاً غير مقبول أو سبباً غير حقيقي للتطرف . عندها تحل كافة الاشكاليات . وهذا يتطلب تحديداً لجوانب التباين في البنية الداخلية العربية على أساس أنها تشكل عقبة العمل العربي المشترك تطويعاً

---

(٣٥) محمد السيد سعيد ، الاختلالات البنائية في النظام العربي ، بحث مقدم لندوة المنتدى العربي ، تحت عنوان « آفاق جديدة للتعاون الاقليمي العربي في التسعينات » أيلول ١٩٩١ ، ص ٤ .

(٣٦) Malcolm H. Kerr, The Arab Gold War, Gamal Abdel Nasser and his Revivals, 1958-1970, New York, Oxford, 1973, p. 112.

لها وتحييداً لفعلها السلبي [٣٧] . وفي خضم هذا العمل نستطيع أن نفسر محاولة الجميع لرأب الصدع والقيام بمحاولات لتنقية الأجواء العربية تدعيماً للوفاق حتى وصلوا إلى الغاية المدركة إبان قمة عمان ١٩٨٧ . ولكن لم تكن لتلك الزوابع لتهدأ حتى جاءت أزمة الخليج لتشير وبقوة لحالة الاخفاق المستديمة في النظام العربي . وهنا تميزت الخلافات العربية – العربية عموماً بقدر من الفوضى والتشرذم وانعدام الثقة والتخبط السياسي ، لا سيما بعد أن عجز النظام العربي عن الاحتفاظ بقوة الدفع الوحدوية الكامنة فيه [٣٨] . ومهما يقال بشأن المعالجة فإنها تمثل حلاً مطلوباً ينبغي وقوعه . ذلك لأن التفريط فيها لابد أن ينعكس على : ١- زيادة الأحقاد ونمو بذور حروب عربية – عربية ، ٢- تشويش معالجة الأطراف العربية للتحديات ، ولاسيما في مجال الصراع العربي – الاسرائيلي مما يقوي مركز المفاوض الاسرائيلي ( هذا هو الحاصل فعلاً ) ، ٣- تآكل قيم النظام العربي جملة .

## ٣- الاختلال الوظيفي للنظام العربي :

لقد ظلّ النظام العربي حاوياً لذلك التناقض بين الدولْنة والتوسع الوظيفي على الرغم من أن دعامته الأولى « الجامعة العربية » قد حددت الوظيفة القومية ومجالات تنفيذها . بيد أن الأحداث المتواترة عبر العقود السابقة جاءت لتثبت ضعف فعالية الجهاز القومي في التعبير عن مفردات عمل النظام العربي لأسباب مختلفة ( لايدخل ضمنها في كل الأحوال قصور الأيديولوجيا القومية ) ، منها ضعف مسارات تخلي الدول العربية عن سيادتها لصالح دعم عمل المؤسسات القومية ، قصور الدول العربية عن الايفاء بالتزاماتها ، ضعف المأسسة لنظرية الاندماج الاقليمي ، ضخامة التحديات الاقليمية والدولية ، اتساع نطاق عمل النظام العربي وما نجم عنه من تعدد غير مبرمج للمؤسسات التخصيصية دون الاهتمام بمتابعتها لمدّها بالروح وتعزيز فعاليتها [٣٩] . علاوة على ما تعانيه المؤسسات العربية ، بدءاً من الجامعة وانتهاء بمنظمة الوحدة الاقتصادية العربية من مشاكل داخلية ومالية . كل هذه الأسباب في محصلتها عمقت من هلامية مفهوم الأمن القومي العربي ، وشتّتت عناصره اللاّمّة وأفقدته مسالك التوجيه ، وربما ضيّعت على الأطراف العربية ضرورة صياغته مثلما فسحت المجال أمام نخره لا بل اسقاطه .

---

(٣٧) وليد عبد الحي ، مصدر سبق ذكره ، ص ٣٧ .

(٣٨) عبد اللطيف الشواف ، التغيرات في النظام الدولي وقضية الوحدة ، المستقبل العربي ، العدد ١٣٣ ، ١٩٩٠ ، ص ٤ وما بعدها .

(٣٩) جامعة الدول العربية الواقع والطموح ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٨٥ ، ص ١١٤ .

## ٤- التحدي الاقليمي :

لعل أهم مثلب للأمن القومي العربي هو انتقال القدرة الفاعلة والمؤثرة في نطاقه إلى أيدي وإرادات دول خارج ذلك النطاق . وقد أسست الأزمات التي مرّ بها النظام العربي وأطرافه والتصورات الهائلة التي أعقبت تلك الأزمات اقليمياً ودولياً ، حقيقة مفادها أن قواعد التعامل القومي العربي تتحيز أساساً نحو قواعد التعامل الاقليمي (٤٠) . وسبب ذلك أن الأمن القومي أضحى يتضمن نوعاً من التوازن كمهمة بين الأنانية الذاتية بقصد الحماية القومية « الوطنية » من جانب ومنطق سياسة الجوار بما تفرضه التزامات التعايش والتعامل السلمي من جانب آخر . إلا أن بعض الدول العربية تعسفت فأخذت تعزز مبدأ الحماية الذاتية في علاقاتها مع دول الجوار بعيداً عن طبيعة المردود وأثره على الأمن القومي العربي . وقد أسس هذا التراخي اختراقاً اقليمياً هائلاً . فالقوى الاقليمية التي تقع على هامش النظام العربي ( اسرائيل ، ايران ، تركيا ، أثيوبيا ) أخذت تؤسس أفعالاً ربما توأد معها أية امكانية للتصدي . وفعلاً أوجد هذا التحدي فراغاً هائلاً في القوة إقليمياً (٤١) . وقد مثّل التحدي الاسرائيلي طليعة ذلك الوأد بسبب ما أسسه من تحدٍ ، لا سيما أن الوجود الاسرائيلي نفسه مثّل انجازاً حقيقياً على حساب الأمن القومي العربي . وقد بانت طلائع التحدي بثوب جديد بسبب :

أ - أن اسرائيل أخذت تقلل من شذوذها الكيفي عن الوسط المحيط بها ، الأمر الذي أسس اختلافاً بين الدول في النظام العربي حول السياسات الواجب اتباعها لمواجهة التحدي الاسرائيلي وما يسببه ذلك من تأثير على الأمن القومي .

ب - لقد مثّل التحدي الاسرائيلي تحدياً شمولياً ، كونه نزاعاً ممتداً ، يصعب حياله تثبيت حلول آنية لبلورة مخارج التخلص منه ، لاسيما أنه يرتبط أساساً بالتحدي الخارجي . فالتحدي الاسرائيلي ما زال سبباً في عدم الاستقرار وزعزعة الأمن ، الأمر الذي لا نستغرب معه الرغبة الدولية في بقاء التفوق الاسرائيلي وعدم التهاون فيه (٤٢) .

ج- التحدي الأكبر سيبرز بشكل جديد بعد نجاح عملية السلام التي تجري الآن . ويتمثل برفع الحصار الاقتصادي عن طريق إنهاء المقاطعة العربية وتطبيع العلاقات ، الأمر الذي يعني فتح المجال للتغلغل في كافة أجزاء الجسم العربي . وعلى العموم يظل التحدي الاسرائيلي ماثلاً ومؤثراً في الأمن القومي العربي بسبب امتلاكه لأكثر من عنصر للتعامل .

---

(٤٠) محسن عوض ، محاولات التكامل الاقليمي في الوطن العربي ، المستقبل العربي ، العدد ١٢١ ، ١٩٨٩ ، ص ١٠ .

(٤١) R, O. Freedman, World Politics and the Arab Israeli Conflict, Pergamon Press, New York, 1979.

(٤٢) وهنا يشكك الباحث بتلك النظرة التي تقول أن منزلة اسرائيل في ظل النظام الدولي الجديد سيصيبها الوهن .

د – الهجرة : تشكل تحدياً شاملاً وخطيراً لحقيقة الوجود الفلسطيني عن طريق اذابته ، كما تشكل تحدياً خطيراً للأمن القومي العربي .

وتشكل المياه التحدي الرئيسي الثاني ، بعد أن أخذت تكتسب أهمية متزايدة [٤٣] ، لاسيما إذا تذكرنا الثقل الاقتصادي والمعنى السياسي لقضية المياه في الوطن العربي . حيث أن ثماني دول مجاورة للدول العربية تتحكم بأكثر من ٨٥٪ من منابع المياه الداخلة للوطن العربي . وبعض هذه الدول يعاني من مشاكل الجفاف ، والبعض الآخر ينفذ مشاريع مائية أخذت تهدد حقوق الدول العربية المجاورة لها . ولإسرائيل وضعها الخاص من حيث المشاريع التي تنوي اقامتها ، كقناة البحرين ، والمشاريع التي تهدف إلى تحويل مصبّات ومنابع نهر الأردن ، علاوة على سرقة مياه الليطاني ، أو من حيث تحكمها بـ ٣,٣ مليار متر مكعب من الموارد المائية في الوطن العربي [٤٤] . وفي نيسان / ابريل ١٩٨٩ أقر خبراء المياه في ١١ دولة عربية في عمان بأن « أمن المياه في الوطن العربي لا يقل أهمية عن الأمن القومي بصيغته العسكرية أو التنموية » . ويزداد هذا الأمر قوة إذا افترضنا ارتباطه بالمسائل الأخرى مثل زيادة السكان وانخفاض تدفق معدل المياه إلى دول المنطقة . وقد سببت مشكلة المياه تحسباً عربياً لاعادة تشكيل العلاقات العربية مع دول الجوار الجغرافي . وقد لاح في الأفق من خلالها معالم تمزيق كبير للروابط القائمة بينهما مما يؤدي إلى عدم الاستقرار . عندها لا يخطئ من يظن أن رهان المستقبل في الصراع الحضاري للأمة العربية يمر عبر استغلال المياه .

## ٥ – الاختراق الدولي :

تبين من سجل التاريخ أن النظام العربي عاش توترات عنيفة بين المصالح العربية ومصالح القوى الكبرى . ولقد عمد النظام الدولي إلى اختراق النظام الاقليمي العربي ، وبالتالي سهل تدويل النزاعات الاقليمية بهدف تعميق عجزه لتطويع توازنه دولياً . وقد أدى هذا الاختراق إلى نقل الصراعات في الشرق الأوسط إلى مستويات عالية باستمرار من حيث متطلبات التوازن الاستراتيجي أو من حيث التكاليف المادية والبشرية . فدول المنطقة ذات المستويات المتواضعة من التقدم الاقتصادي والتكنولوجي أصبح عليها أن تضمن التوازن الاستراتيجي مع الأقطار العربية أو مع دول الجوار على حد سواء ، وأن تخوض صراعاتها وحروبها باستخدام أنظمة سلاح مكلفة ومعقدة ومتكاملة بما يعرض امكاناتها المادية والبشرية للهدر . وقد شجع على ذلك غياب مركز الثقل « القلب الفاعل » في النظام الاقليمي العربي ، وازدياد الخطر الخارجي الناتج عن ضعف المناعة الأمنية ، وغياب التوجه القومي ، وقصور الدور البنيوي والسلوكي للجامعة العربية . ولكن يبقى

---

(٤٣) للمزيد أنظر : السياسة الدولية ، العدد ١١١ ، ١٩٩٣ .

(٤٤) محمود رياض ، اسرائيل والمياه العربية : القضية وتطورها ، الباحث العربي . العدد ٦ ، ١٩٨٦ ، ص ١١ وما بعدها .

النظام الدولي يحمل بعض المسؤولية في توليد أزمات النظام العربي من خلال ما ينتجه من ضغوط وتهديدات موجهة للأمن والقيم الجوهرية للشعوب العربية . وقد تسارعت تلك الضغوط والتهديدات وتعمقت بشدة في المرحلة الانتقالية الحالية تحت تأثير الاحتكار الأمريكي للنفوذ والقوة في النظام الدولي . بمعنى أن النظام الدولي أدى إلى إضعاف النظام الرسمي العربي واظهاره بمظهر العاجز أكثر مما هو عليه بالفعل .

## رابعاً- في المستقبل

إزاء هذا السيل المتداعي من التراكمات عالية التواتر من الأحداث تحدياً ، وعمليات التطور الحاصلة سواء نحو التبدّل أو نحو النيل من مفهوم الأمن القومي العربي ، تصبح بنية التوازن بين العناصر المتعارضة معتمدة على مقدار ما يحسمه الاتجاه الديناميكي للحركة المتجهة نحو المستقبل . وتعتمد تلك المهمة في تكوينها على :

١- ضرورة امتلاك العرب للجدارة السياسية الحقيقية . لا سيما أن هذه الجدارة تعني « كفاية القواعد المقنّنة القابلة للتطبيق حيال فعل التحدي » . وأن أي نقص حاصل أو يحصل في تلك الجدارة مدعاة للانهيار . وقد تطلّب ذلك توافر :

أ - تجانس ، لكي يستطيع تحقيق تناسق داخلي لمستويات الوحدة السياسية . وهنا وَجَبَ تفعيل التضامن العربي كمفهوم وكحركة .

ب - زوال التعارض في النظم ، قانونياً ، على الأقل بداءة . خاصة تلك التي تحدد حالة الحركة على المستوى الدولي ، وما يرتبط بالتحرك المطلوب من حقوق والتزامات محددة . وهنا ينبغي أن نفرّق بين التمسك بالسيادة عند الدول العربية والتي يجب الحد من غلوائها ، والاختصاص كمفهوم وكممارسة (٤٥) .

٢- ويرتبط هذا الأمر ، أيضاً ، بحقيقة ، وإن اختلفت الآراء بشأنها ، مفادها ضرورة تحقيق درجة كبيرة من التراضي « الاجماع » بشأن المطامح العربية . وفعل كهذا يوجب تكثيف نطاق المصالح المتبادلة التي تعتبر أساساً للاندماج القومي في مرحلته الراهنة ، وذلك عن طريق الترويج للالتزامات التعاقدية المتكافئة . لا سيما وأن الاندماج في عالم يتجه نحو التكتل واضح جداً . إلا أن الدول العربية وبدلاً من تسخير الاندماج وحقائقه لزيادة المناعة أضحت طارحة نفسها كمحل لممارسة الهيمنة .

---

(٤٥) منعم العمار ، العلاقات العربية - العربية والتمسك بمفهوم السيادة ، بحث مقدم للندوة الأولى لمركز الدراسات الدولية - جامعة بغداد ، ١٩٩٣ ، نيسان .

إن المطلوب اليوم هو البحث عن صيغة توافقية مهمتها تعظيم المنافع العربية . بمعنى أن نخلق آلية توزيع الجهد المطلق إزاء مفردات ومراحل الحركة القومية وهذا لا يكون إلا من خلال :

أ – تأسيس وحدة فكرية معلومة تثبت معايير صلاحية المبادلة وتعزّز كثافتها في الحد الأدنى توصيفاً لمفهوم الأمن القومي العربي .

ب – الترويج فعلياً للحصانة الدفاعية من أجل خلق تحالف إصلاحي عربي يتسم بقدر كبير من المرونة السياسية (٤٦) .

ج – خلق دعوة لدور أمني تكافلي ينبغي أن يُحدّد سمات النظام العربي وفرص التشابك مع النظام الدولي ، لاسيما وأن الوطن العربي يمثل منطقة تعرض أمني مرتفع . وذلك يتم عن طريقين معلومين اتجاهاً : أولهما : إدامة صيرورة النسيج العربي ، وثانيهما : ادامة ضمان التوازن الأمني عربياً ، وذلك من خلال إعادة بناء وخلق المناعة الدفاعية أو الأمنية . وهنا يدخل الفعل العربي بكل اتجاهاته ومستوياته ، الفكرية والفعلية والمؤسساتية « الجامعة العربية ومنظماتها » . وذلك لأن تحقيق الغايات والأهداف مهمة واضحة للنظام العربي . لاسيما أن هذه الأفعال تمثل مخارج هامة لايقل الوصف لها عن كونها الملاذ الذي يسّوغ ضرورة معالجة الاختلال الوظيفي في بناء النظام العربي على نحو موازٍ لمواجهة تضخم هذا الاختلال في بنية الدول العربية .

وقد أدخلت تلك الحقائق مفهوم الأمن القومي العربي مرحلة حرجة جداً . ذلك لأن العمل العربي المشترك لم يعد كله مبنياً على المصلحة المشتركة ، إضافة إلى اختلاف بنيانها بدرجات غير متماثلة . وهنا وجب التوسل بدرب جديد سعى العرب إلى اهماله نسبياً ربما بسبب وطأة التحدي ، ألا وهو العمل الدبلوماسي الرسمي . وقد مثّل هذا العمل حلاً مثالياً في مرحلة اللا فاعلية ، حيث بدت براعة السياسة العربية مرهونة بقدرتها على تحقيق الاقناع في ظل غياب قدرة النظام على تحقيق الاجماع ، وعلى حشد الطاقات الذاتية . وهنا وجب تنشيط الفعل الدبلوماسي كأمر وقائي لتحييد رد الفعل للنظام الدولي الجديد وما يؤسسه من تحديات . كما أن هذا الفعل يحقق وبجلاء رداً مشتركاً لحقيقة التماسك العربي في كل الظروف والأوضاع ، لا سيما أن الدبلوماسية العربية وما يشوبها من نقص وما يعترضها من صعوبات جعلت من وجوب تهيئة المناخ مطلباً ملحاً . لا سيما أن الحال يستدعي : أ– تسوية النزاعات العربية – العربية وما تستدعيه من تنقية الأجواء العربية من خلال المؤسسة القومية ، ب– توسيع ظاهرة دبلوماسية القمة(٤٧) .

---

(٤٦) على الرغم من قدم هذا الخيار الذي أتخذ تسميات عديدة ، قوات طوارئ عربية ، قوات ردع عربية ، وعلى الرغم من الاستخدامات اليسيرة ، إلا أنه يظل غائباً في اللحظات المناسبة .

(٤٧) مجموعة باحثين ، جامعة الدول العربية ، مصدر سابق ذكره ، ص ١٨٢ .

إلا أن هذا الفعل يظل محبوساً طالما ظلت الدول العربية تتحسب ملياً للتوسل بالقوى الخارجية لتحقيق حالات الدفاع عن الذات . يعاضد ذلك استمرار التنازل عن العمل الشعبي بسبب العجز عن القيام برد فعل محسوب من قبل القطاعات الشعبية .

وأخيراً ينبغي علينا أن نؤسس ملامح الفعل – المجابهة للتحدي والتي تتضمن :

أ – وحدة العمل ووحدة الهدف .

ب– إطلاق فعاليات الوطن والمواطن وذلك بالاعتماد أساساً على العمل السياسي .

ج– تحديد الأولويات التي تساعد على صياغة النظام الاقليمي العربي بصورته المنشودة . ومن أولى الأولويات تبعاً لهذا المنطلق صياغة جديدة لمفهوم الأمن القومي . وهذا الأمر يتطلب تطوير النظرة إلى المشكلات والتحديات المعاصرة التي تحيط بالأمة العربية من خلال خلق استراتيجية معلومة للبحث عن صيغة جديدة للمتابعة بحيث تكون قابلة للحياة وقادرة على تعبئة الجماهير التي فقدت الأمل في المستقبل ، وكادت تصل إلى حالة من اليأس والقنوط . يضاف إلى ذلك ضرورة تطوير المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية على المستويين الوطني والقومي .

د – ضرورة التفتيش عن نمط الاستجابة الفعّالة للتغيرات الاقليمية والعالمية والتي جلبت تحديات عاصفة للأمن القومي العربي فردياً وجماعياً هزت بعنف مكانة العرب . ولا تكون الاستجابة إلا عن طريق الرصد والتفاعل والتحفز لاقامة حوار بناء أقليمياً وعالمياً . الأمر الذي يوفر للوطن العربي قدرة كبيرة على المناورة ويقلّل من نفوذ الكتل المضادة عربياً .

## الخاتمـــة :

التحديات التي تواجهها كل أمة تشكل في أغلب الأحيان معيناً لديمومتها . فهي الحوافز التي تخلق فيها الرغبة في الصمود والاصرار على المواجهة . ودرجة فاعلية الاستجابة لمثل هذه التحديات هي التي تقرر بدورها جدية هذه الأمة وقدرتها على الخلق والعطاء ، معتمدة على قدرتها في تطويع حالة الانسجام المطلق بين جوهرها كأمة وبين مشاغلها للحفاظ على وجودها القائم . وهنا تضحى المجابهة بالنسبة إليها قضية مربوطة بالقدرة والزمن . وينطبق هذا الوصف كلياً على الأمة العربية التي تمتلك القدرة على تجاوز التحديات عندما تكتمل ارادتها المؤسسة لفعلها والقائمة على أساس توافر :

أ – فكرة الضرورة « البقاء » التي تعني حق الدفاع عن النفس .

ب – وحدة المصير التي تعني الوحدة العربية النابعة من خصائص الوجود القومي .

ج – حق التنمية وبناء الذات انطلاقاً من حقيقة التكامل .

وبتفاعل هذه المطالب تمتلك الأمة العربية القدرة على تحويل شواغلها الأمنية إلى متغيرات إجرائية قادرة على تأسيس معالم انطلاق تأخذ بضرورة دراسة قضية الوحدة ليس كنموذج يصلح للتقييم وإنما ينبغي أن تسير حسب خطوات تراكمها . وهذا يعني عدم الانطلاق من أركان معلومة تبيح تسلط السيادات وعدم التنازل عن الهوية الشخصية . بمعنى أن نأخذ من المبادرة أساساً للعمل القومي المقبل ، خصوصاً أن الهوية القومية بقضاياها ، المساواة والديمقراطية والتعددية والمشاركة السياسية والتنمية وحقوق الانسان معلّقة على التوافق والتراضي الذي لا يمكن أن يتم ما لم يمتلك كل الأطراف الجرأة والشجاعة في حساباتهم . كما ينبغي على الأمة أن لا تكون أسيرة النظرة الضيقة للأمن القومي ، لأنها غير ممكنة التحقيق ، ليس لأن العصر الذي نعيشه هو عصر التكتلات فقط وإنما لأن العالم أضحى قريباً بعضه من بعض ، إلى الحد الذي لا يمكن لدولة أن تحيا بمنأى عن تأثير التوترات الناجمة عن حركة غيرها من الدول في سعيها لتحقيق مطامحها . الأمر الذي يحتم عليها أن تنشئ موقفاً حيال النظم الاقليمية المجاورة والنظام الدولي الجديد . بمعنى أن نوطد المشروع الوحدوي دوراً ومنزلة . كما عليها أن تنشط مبادرتها الاصلاحية في حساب التضامن العربي ، التعاون ، الدبلوماسية الشعبية . ولكن هذا لا يتم دون امتلاك السياسة العربية لمصداقيتها في تحقيق وحدة المصالح العربية ووحدة مفهوم الأمن القومي العربي نشداناً للتوازن الاستراتيجي إنمائياً ، واقليمياً وقومياً . ذلك لأن تحييد مخاطر التحدي لا يمكن أن يتم إلا بالتفتيش عن البدائل الميسورة للأمة بذاتها .